## المحاضرة الثانية

## بعنوان" التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية"

### ١- ضعف الأداء الاقتصادي:

شهد الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم هبوطا حادا مع بداية الألفية الثالثة مما أدى إلى تدني قيمة الجنية المصري أمام العملات الأجنبية وكان لذلك مجموعة من التأثيرات السلبية منها: ارتفاع رهيب في أسعار السلع والخدمات المستوردة، وارتفاع مستوى المعيشة للمواطن بصفة عامة مقارنة بدخله المحدود وهنا لا نفصد تطورا إيجابيا يخص المواطن بل نقصد الوجه الآخر الذي يمثل الفجوة الهائلة بين ما يحققه المواطن البسيط من الدخل وبين مستوى متطلبات حياته في تلك الألفية.

وانعكس ذلك سلبا على المؤسسات التعليمية حيث أصبح من الصعب توفير الموارد اللازمة للتعليم من قبل الدولة، بالتالي بدأت الدولة تتخلى نسبيا عن مجانية التعليم وبالتالي قامت بترشيد الإنفاق التعليمي مما فتح الباب على مصراعيه لدخول عناصر جديدة تشارك الدولة مهمة الإنفاق التعليمي ومن هنا ولد التعليم الخاص من رحم الأداء الاقتصادي الهزيل.

### ٢- التحولات الاقتصادية وتطبيق سياسة الخصخصة:

مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الدول فى نهاية السبعينات وبداية الثمانيات من القرن الماضي ومع بداية التحول التدريجي من التوجه الرأسمالي وإطلاق حرية رأس المال الفردي، كان لزاما على الدول أن تتبنى مفاهيم الخصخصة، وتحول الشركات الكبرى من ملكية الدولة إلى ملكية الأفراد أو ما يسمى بملكية رأس المال الخاص.

كل هذا ألقى على المؤسسات التعليمية عبء حتمية التجديد والتطوير المستمر لبرامجها ووسائلها، وفرض عليها أن تكون على اتصال دائم ومستمر بسوق العمل ومتطلباته بحيث تصبح سريعة الاستجابة لهذه المطالب وأن تغرس في مخرجاتها التعليمية مهارات البحث العلمي، ومتطلبات التواصل مع الألفية الثالثة بتحدياتها وتجليتها، من هذا المنطلق ولد

التعليم الخاص باحثا عن هذه الثوابت، رافعا شعارات التطوير والمواءمة والانطلاق الحضاري وصناعة المستقبل المنشود.

### ٣- الانفجار السكاني:

يعتبر النمو السكاني المتزايد من أهم الآفات المحددة لنمو وتقدم المجتمعات، ففي مصر على سبيل المثالتضاعف عدد السكان خلال ربع قرن، بعد أن كان ذلك يحدث مرة كل نصف قرن، كما وصل عدد سكان مصر مع بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من ٧٠ مليون نسمة بمعدل نمو سكاني يزيد عن ٢% وهؤلاء السكان يرتكزون على حوالي ٤% فقط من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية وتحديدا على وادي النيل ودلتاه، ويتوقع أن يصل عددهم إلى حوالي ٨٧,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥ وهذا يبرز لنا مدى التحدي الذي سيواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر والتعليم العام في مواجهة التدفق الطلابي الهائل مما سيجعل الدولة غير قادرة على أن تتحمل بمفردها تلك المسئولية الرهيبة ومن هنا ستجد نفسها مضطرة للتخلي عن جانب من تلك المسئولية للتعليم الخاص ليس من باب التنازل عن السيادة بل من باب المشاركة الهادفة المشروطة وفق ضوابط محددة ومتفق عليها.

### ٤- الانفتاح الإعلامي والثقافي:

مع الألفية الثالث وما تشهده من تقدم تكنولوجي تقني وفني، واستحداث مصطلحات جديدة كالعولمة والهوية والانفتاح، والتحاور الحضاري .. إلخ.انهارت الحواجز والحدود بين الثقافات مما أتاح الحرية كاملة لتداخل الثقافات وانهيار الثقافات المتشددة أمام سطوة الفضائيات والثورة الإعلامية الهائلة، مما أوجد نوعا من الصدام الحضاري بين الثقافات، وظهر الوجه القبيح لهذا الصدام المتمثل في الحرب على الدين وتشويه المقدسات ولهذا فإن هذا الأمر انعكس على الجانب التعليمي بحيث يجب على الجانب التعليمي أن يوظف التعليم للحياة وللتواصل الإيجابي مع المستجدات المتلاصقة، والسعي نحو الإصلاح التعليمي الشامل على كافة المستويات الجامعية وما قبلها وذلك لتمكين النشء والشباب من الاحتفاظ بهويته الخاصة والانفتاح الحضاري المأمول على العالم الخارجي وعلى مؤسسات التعليم العام ألا تتأثر بهذا الدور وحدها، ومن خلال هذا الأمر يمكن لمؤسسات

التعليم الخاص والعام أن تقف موقفا واحدا لإعداد الطلاب لمواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم من خلال:

- تدريب الطلاب على المناقشة والحوار وإمكانية التفاعل الإيجابي مع الآخرين.
- تدريب الطلاب على التفكير النقدي الفاحص لما يتعلمون والتخلي عن سياسات الحفظ والتلقين البالية التي أنهكت نظامنا التعليمي.
- تعميق الهوية من خلال غرس القيم الأصلية.

## ٥- أزمة البطالة:

البطالة تعرف بأنها تعطل القوى العاملة عن العمل رغم قدرتها على الإنتاج ونسبة البطالة، وفي مصر تعتبر عالية جدا وصلت إلى ١,٣% طبقا لتقرير البنك الدولي للتنمية كما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر أن عدد العاطلين من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٠ عاما قد بلغ ٤٧ مليون شاب وتلك معضلة رهيبة يجب أن نقف أمامها وذلك لاعتبارين:

**الاعتبار الأول:** اعتبار مادي وهو تلك الطاقات البشرية المهدرة والتي تعتبر عبئا على كاهل الدولة لا طائل من ورائه.

**الاعتبار الثاني:** هو أن تلك الفئة هي الشباب وما أدراك ما الشباب؟ وبطالة الشباب هب الباب الواسع الذي يدخل من خلاله الإرهاب إلى بلادنا يمتطي جواد الخراب يقسم ظهر الأمة دون رحمة أو شفقة، ويدمر البلاد اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، أخلاقيا ودينيا..

ولا تعود أسباب البطالة في مصر إلى السنوات الأخيرة ولكنها وليدة قرون اعتمدت فيها الدولة على سياسات تعليمية بالية لا توازن بين متطلبات سوق العمل الملحة وبين عدد الطلاب المقبولين في التعليم بتنوع تخصصاته، بالإضافة إلى تقاعس خطط التنمية مما يقلل من خلق فرص عمل للشباب وهذا يلقي على مؤسسات التعليم الخاص مسئولية علاج ما أخطأت الدولة فيه من خلال إنتاج سياسات تربوية جديدة لا تهدف الربحية المطلقة، ولا ترفع الشعارات الوهمية الجوفاء ويمكن للتعليم الخاص أن يشارك عمليا من خلال:

- الإسهام في بناء القوى العاملة الماهرة والقابلة للتدريب.
- حل مشكلات العمل وتطوير أدوات وأساليب الإنتاج.

– الإنفاق الجاد على الأبحاث العلمية ورعاية الموهوبين وإعدادهم.
– تقويم خدمات بحثية وفنية واستشارية تمكن هذه المؤسسات من مواصلة التطوير وتحقيق معدلات أفضل من الأداء.

## ٦– التغيير الاجتماعي المتسارع:

هذا التغيير الاجتماعي المتسارع هو نتائج القدرة التكنولوجية الثالثة سواء بين أفراد الجيل الواحد أو بين الأجيال المتلاحقة والمتتالية، ويتطلب هذا التغير الاجتماعي المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكون الجميع قادرا على التكيف والتأقلم مع كل هذه التحولات والتغيرات المتسارعة، وذلك لأن التغيير والثورة الاجتماعي تهدف إلى تحقيق حزمة من الأهداف أهمها:

– تطوير إمكانية الفرد والجماعة للنمو والتقدم محليا.
– رفع مستوى الطلب الاجتماعي على التعليم وذلك من خلال التركيز على جودته ومسايرته للواقع ودعم قدرته على التكيف مع مستجدات القرن الحادي والعشرين.
– رفع مستوى الخدمة التعليمية الحكومية كي لا تقع الدولة بنظامها التعليمي الحكومي فريسة للازدواجية التعليمية بين نوعين من التعليم الأول حكومي مهمل والثاني خاص للصفوة.

إجمالا لما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الحاجة إلى التعليم الخاص أصبحت ملحة وحتمية وكما أشرنا سابقا هذا التوجه لابد أن يتم في إطار تشاركي وتعاوني وفق آليات وأسس ومناهج ومضمامين للشراكة بين القطاعين العام والخاص وقد أشرنا إلى ذلك في دراسات سابقة ولكن نركز في هذه الدراسة على محور واحد من محاور التعليم الخاص وهو محور التعليم وهو ما يشير إليه هذا الفصل في محوره الثاني.